

Distr.: General  
9 December 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية،  
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ  
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها  
في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من  
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية، منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140114 140114 13-60496X (A)



## بيان

## تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التعليم

يرحب المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية بالفرصة المتاحة للاستجابة إلى الموضوع ذي الأولوية بشأن التحديات والانجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالنساء والفتيات والموضوع الاستعراضي المتعلق بحصول النساء والفتيات واشتراكنهن في التعليم، والتدريب، والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق.

وفي حين يدرك المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية أثر الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية على حياة المرأة، فقد وافق على الرد بالتحديد في هذا البيان على الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

فالمؤشرات اللازمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٣ تتمثل في التعليم، والعمالة والاشتراك في الحياة السياسية، وينبغي ألا ترصد الأمم المتحدة الدول الأعضاء فحسب بل تضع أيضا محددات زمنية لتنفيذ تلك المؤشرات. وفي حين يوافق المنبر الأوروبي للمرأة في أيرلندا الشمالية على أن المؤشرات الواردة أعلاه ضرورية جميعا لتحقيق المساواة بين الجنسين، فإنها تزعم أن الأكثر أهمية سيكون من المستحيل تحقيق أي من الأهداف الإنمائية للألفية بدون اشتراك المرأة في العمليات السياسية وقيامها بدورها في صنع القرار.

ومع أنه يمكننا تحديد نماذج لممارسات جيدة قامت بها بعض الدول الأعضاء، التي نفذت بالكامل، من خلال التشريع، آليات دولية، وعلى سبيل المثال، رواندا وليبيريا، اللتان نفذتا قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفرنسا، التي سنت قانونا لحصول المرأة في مجالس الإدارة ما زالت المرأة غير ممثلة بالقدر الكافي في الحياة السياسية والحياة العامة على نطاق العالم. وهذا هو الحال في أيرلندا الشمالية فيما يتعلق بالسياسة الانتخابية، والتعيينات العامة، ومجالس الإدارة في القطاع الخاص والمؤسسات الرئيسية، بما في ذلك السلطة القضائية والهيئات المرتبطة ببناء السلام.

وفي الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١١ للجمعية التشريعية لأيرلندا الشمالية، مثلت المرأة أقل من نسبة ٢٠ في المائة من الأعضاء الـ ١٠٨ المنتخبين. وفي حين مثل هذا زيادة عن الرقم السابق البالغ ١٣ في المائة، فإنه ما زال منخفضا بصورة مخزنة وسلي بالمقارنة بالبرلمانات في بقية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وعلى سبيل المثال في البرلمان الاسكتلندي، حيث تمثل النساء نسبة ٣٥ في المائة، وفي جمعية ويلز، حيث تمثل نسبة ٤١ في المائة.

وفي انتخابات جمعية أيرلندا الشمالية التي جرت في عام ٢٠١١ تضمنت قائمة المرشحين نسبية ٨٣ في المائة من الذكور؛ ومثلت المرأة نسبة ٢٢ في المائة من أعضاء برلمان وستمنستر، منتخبات من أيرلندا الشمالية؛ وكانت اثنتان من أعضاء البرلمان الأوروبي الثلاثة من النساء. وعلى صعيد الحكومة المحلية لم تمثل المرأة سوى ٢٣ في المائة من المستشارين. ولم يستخدم في أيرلندا قانون التمييز بسبب الجنس (المرشحوّن للانتخابات) لعام ٢٠٠٢، الذي يسمح بالعمل الايجابي فيما يتعلق باشتراك المرأة في الحياة السياسية.

ولم يكن هناك أي تحسن في تمثيل المرأة في الهيئات العامة في أيرلندا الشمالية منذ أن قدمت حكومة المملكة المتحدة آخر تقرير لها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٨. وتشير أرقام الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى أن: نسبة ٣٣ في المائة من أعضاء الهيئة العامة من النساء، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١ في المائة عن السنة السابقة؛ وتمثل المرأة نسبة ١٨ في المائة من رؤساء الهيئات العامة (بانخفاض بنسبة ٤ في المائة عن السنة السابقة)؛ وكانت نسبة ٢٧ في المائة من جميع الطالبات المقدمة لشغل مناصب عامة من النساء.

وتمثيل المرأة في الهيئات العامة قضية بالغة الأهمية في أيرلندا الشمالية بالنظر إلى أن هذه الهيئات مسؤولة عن مجالات رئيسية لتخطيط السياسة الاجتماعية، بما في ذلك الإسكان، والصحة والخدمات الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والشرطة والمساواة وقضايا حقوق الإنسان.

وفي تقرير عام ٢٠١٣ الذي قدمته المملكة المتحدة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أُشير إلى "المطمح" القائل بأنه، بحلول عام ٢٠١٥، ستكون نسبة ٥٠ في المائة من جميع التعيينات الجديدة في المجالس العامة من النساء، ولكن لم تجر المشاركة في أية تفاصيل عن كيفية تحقيق ذلك. ولا توجد إشارة إلى أي مبادرات محددة لزيادة عدد النساء في الحياة العامة في أيرلندا الشمالية.

وأيرلندا الشمالية مجتمع ما زال خارجاً من أكثر من ٣٠ عاماً من الصراع العنيف. ومع أن مجموعة كبيرة من التقارير الدولية المتعلقة بهذه القضية أكدت أهمية اشتراك المرأة في السياسة وصنع القرار لخلق مجتمعات سلمية ومستقرة، لا يوجد حتى الآن دليل على حدوث تغييرات في الآونة الأخيرة في الهياكل الإدارية في أيرلندا الشمالية.

### ميادين الدراسة في فئات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات

في أيرلندا الشمالية، تحجب الصورة الإيجابية العامة للتحصيل التعليمي للبنات عدداً من الشواغل فيما يتعلق بمساواة البنات في التعليم والتدريب، بما في ذلك التقاطع بين الصف

المدرسي ونوع الجنس (مما يسفر عن احتمالات ضعيفة جدا للبنات اللائي يتركن المدرسة بدون مؤهلات) وقولية جنسانية عميقة الجذور فيما يتعلق بالمواد والمقررات المهنية التي تأخذها البنات والشابات.

وهناك مشاكل مستمرة فيما يتعلق بتوفير المشورة المتعلقة بالمهنة غير القائمة على نوع الجنس والتشجيع النشط للشابات للدراسة في المجالات غير التقليدية.

وفي أيرلندا الشمالية، كما هي الحال في أنحاء أخرى من المملكة المتحدة، هناك تشديد قوي على دراسة العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات وقد تم بصورة قوية ربط الزيادة في عدد الطلبة الذين يدرسون هذه المواد بالاستراتيجيات الرامية إلى تنمية اقتصاد أيرلندا الشمالية.

ولا تمثل الإناث سوى نسبة ٩ في المائة من المشتركين في برامج التلمذة المهنية في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات والمجالات ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٣، لا تمثل المرأة نسبة ٢ في المائة من المشتركين في برامج التلمذة المهنية في المجالات التي وصفتها الحكومة بأنها "هامة اقتصادياً". وعلى المستويات التعليمية الأعلى، يمثل الذكور نسبة ٧٤ في المائة من الطلبة الذين يدرسون مقررات في علوم الحاسوب، وتبلغ النسبة ٨٠ في المائة في الهندسة والتكنولوجيا وتبلغ النسبة ٧٠ في المائة في الهندسة المعمارية، والبناء والتخطيط.

وحدث تغير ضئيل فيما يتعلق بالفصل بين الجنسين في ميادين الدراسة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وقد سلمت الحكومة بأنه، نظراً لهيمنة الرجال في المجالات أعلاه، فإن معظم قطاعات النمو التي تحددت لاقتصاد أيرلندا الشمالية "ستكون مكتظة بالموظفين الذكور".

وتوجد في أيرلندا الشمالية نسبة مرتفعة جدا من الشباب غير المنخرطين في التعليم، أو الوظائف أو التدريب. وكذلك هو الحال لكثير من الشباب اللائي يتركن المدرسة مبكراً أو بدون مؤهلات نتيجة لعوامل أوسع نطاقاً مثل الفقر، والأمومة في سن صغيرة، وسوء المعاملة والعنف المنزلي ومسؤوليات الرعاية ذات الصلة بالأسرة.

وكشفت دراسة أجرتها الحكومة عن أن الشباب غير المنخرطين في التعليم، أو العمل أو التدريب من الأرجح بكثير وجود عائق محدد يعترض اشتراكهن (٤٢ في المائة) أكثر من الشباب (٩ في المائة). ومع ذلك، لا تقدم الاستراتيجية اللاحقة لمعالجة هذه القضية إشارة محددة لهذه القضايا الجنسانية ولا تتضمن مقترحات لمعالجتها.

وإننا نرحب ببيان وزير العمل والتعلم لأيرلندا الشمالية القائل بأن القضايا الجنسانية ستمثل جانباً رئيسياً في الاستعراض المقبل لاستراتيجية المهن وستشكل جزءاً من استعراض برامج التلمذة المهنية وتدريب الشباب. ومن الأهمية أن يتضمن ذلك القبولية الجنسانية في تدريب المدرسين وتدريب مستشاري المهن.

### التوصيات لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار

- تدعو الحاجة إلى أن تتخذ الحكومات إجراءات عاجلة ومناسبة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً كاملاً لضمان إدراج المرأة في مناصب صنع القرار في الحالات السابقة واللاحقة للتراجع.
- تدعو الحاجة إلى أن تتعهد الحكومات باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة (بما في ذلك الأهداف المحددة زمنياً) لمعالجة استمرار تمثيل المرأة بقدر غير كاف في الحياة السياسية والعامة.
- تدعو الحاجة إلى أن تعتمد الحكومات تدابير إيجابية لزيادة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية، بما في ذلك تقديم حوافز للأحزاب السياسية لضمان تنفيذها.

### التوصيات المتعلقة بحصول النساء والفتيات على التعليم في العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات

- تدعو الحاجة إلى أن تتخذ الحكومات إجراءات عاجلة لمعالجة تمثيل المرأة بقدر غير كاف بصورة ملحوظة في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات وأن تتناول الحاجة العاجلة لمعالجة القبولية الجنسانية في تدريب المدرسين وفي تدريب مستشاري المهن.
- تدعو الحاجة إلى أن تكون الحكومات محددة بشأن مسؤوليتها عن معالجة نواحي العجز في هذه المجالات، والأهداف التي يتعين تحديدها والتدابير التي يتعين اعتمادها لتحقيق هذه الأهداف.
- تدعو الحاجة إلى أن تبحث الحكومات وتتعرف على أسباب تمثيل الشابات بالقدر غير الكافي في التعليم، والعمل وبرامج التدريب وأن تتعهد باتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية ولتقديم الدعم المناسب.